

# ملاحظات على سوق الصرف في العراق في ضوء مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي

د. علي مرزا

تموز/يوليو 2024

## المحتويات

1	أولاً: مشاورات المادة الرابعة مع الصندوق، 2024.
2	ثانياً: قناة ثانية لعرض الدولار.
2	(1-2) النافذة والمَنْصَّة.
3	(2-2) القناة الثانية.
5	ثالثاً: تمويل الاستيرادات: التَّحَوُّل من النافذة إلى خطابات الائتمان.
11	مصادر الورقة.

## الاشكال والجداول

6	الشكل (1) الطلب الشهري على دولار المَنْصَّة والعرض الشهري لدولار النافذة وخطابات الائتمان.
7	الجدول (1) المبيعات الشهرية لنافذة البنك المركزي العراقي: الطلب والعرض.
9	الجدول (2) سعري الصرف الرسمي والسوق.
10	الجدول (3) عرض الدولار من قبل البنك المركزي لتمويل الاستيرادات.

## ملاحظات على سوق الصرف في العراق في ضوء مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي

د. علي مرزا

### أولاً: مشاورات المادة الرابعة مع الصندوق، 2024

في آذار 2024 جرت "مشاورات" المادة الرابعة السنوية *Article IV Consultation* بين العراق وبعثة من صندوق النقد الدولي. ولقد صدر تقرير عن هذه المشاورات في 16 أيار/مايو 2024. ومن بين قضايا متعددة حول التطورات المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي والمالي للعراق خلال السنوات الماضية، لا سيما 2023، ورد ما يلي حول سوق الصرف في التقرير: "بعد بعض الاضطرابات الأولية التي أعقبت إدخال ضوابط جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بغية السيطرة على المدفوعات عبر الحدود، أدى تحسن الامتثال للنظام الجديد ومبادرات البنك المركزي العراقي لخفض وقت تنفيذ المعاملات [الطلب على الدولار] إلى انتعاش تمويل التجارة في النصف الثاني من عام 2023. وقد أمّن ذلك حصول القطاع الخاص على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي لأغراض الاستيراد والسفر". أنظر: (2024) IMF.

ويلاحظ أن ما يطلق عليه تقرير الصندوق، في الاقتباس المبين، بفترة "الاضطراب" إنما امتدت، في الواقع، لحوالي سنة؛ من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ولقد تبين ذلك في استمرار زيادة نسبة الفجوة بين سعري الصرف الموازي والرسمي، من 1.7% في تشرين الأول/أكتوبر 2022 حتى وصلت إلى 23.3% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وخلال هذه الفترة كما يبدو من الجدول (1)، والشكل (1) أدناه، زادت نسبة الفجوة بين العرض والطلب على "دولار النافذة" من صفر% في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى حوالي 57% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ولكن منذ كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى أيار/مايو 2024 أخذت نسبة الفجوة بين سعري الصرف بالانخفاض تدريجياً من 23.3% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حتى وصلت إلى 12.0% في أيار/مايو

2024. وهذا يتماشى مع ما ورد في بيان الصندوق. ولكن بعد تشرين الثاني 2023 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الفجوة بين سعري الصرف فأن نسبة الفجوة بين الطلب على "دولار النافذة" والعرض منه استمرت بالتزايد بحيث ارتفعت من حوالي 57% في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 حتى وصلت إلى حوالي 73% في نيسان/أبريل، وحوالي 66% في أيار/مايو 2024؛ الجدول (1)، العمود (6). وهنا يثار تساؤل مفاده كيف يمكن تفسير ما ورد في "المشاورات" من "تأمين" حصول القطاع الخاص على النقد الأجنبي بسعر الصرف الرسمي لأغراض "الاستيراد والسفر" في الوقت الذي تزايدت فيه نسبة الفجوة بين طلب القطاع الخاص على "دولار النافذة" و"العرض منه". إذ يبدو أن ذلك قاد إلى طلب "غير مشبع"، متزايد كما يتبين من الشكل (1) أدناه. هل هناك قناة عرض أخرى للدولار متاحة غير قناة عرض النافذة؟ يبدو أن ذلك فعلاً هو الحال كما يتبين من الفقرة التالية.

## ثانياً: قناة ثانية لعرض الدولار

### (1-2) النافذة والمنصة

من المناسب ابتداءً الإشارة إلى أن بيانات البنك المركزي، المنشورة في موقعه الإلكتروني <https://www.cbi.iq>، لا زالت تشير بعبارة "النافذة" إلى "المنصة الإلكترونية للبنك المركزي CBI's Electronic Platform"، التي من خلالها تُقدّم المصارف المجازة طلبها للدولار، سواء لأرقام المبيعات اليومية، التي ينشرها البنك يومياً، أو أرقام المبيعات الشهرية في "الموقع الإحصائي"، ضمن الموقع الإلكتروني، التي ينشرها شهرياً. وفي أوراقي السابقة المنشورة، على سبيل المثال مرزا (2023)، كنت أشير إلى المجموع الشهري لأرقام المبيعات اليومية "بالطلب الشهري على دولار النافذة" في حين أشير إلى الأرقام الشهرية للموقع الإحصائي، ضمن الموقع الإلكتروني، "بعرض" النافذة الشهري من الدولار. ولكن في ضوء ظهور قناة إضافية لإشباع الطلب على الدولار من البنك المركزي، منذ حوالي الفصل الرابع من سنة 2023، سأشير للمجموع الشهري للأرقام اليومية للمبيعات "بالطلب الشهري على دولار المنصة"، في حين سأستمر بالإشارة للأرقام الشهرية من الموقع الإحصائي، ضمن الموقع الإلكتروني للبنك، "بعرض" النافذة الشهري من الدولار، كما سيتضح في الفقرة التالية.

## (2-2) القناة الثانية

منذ أواخر 2023 ظهرت عوامل جديدة أثرت في تفاعل العرض والطلب الكلي على الدولار تمثلت بما يلي:

(1) التشدد الرسمي في سوق الصرف من خلال فرض التعامل بالدينار، في التعاقدات والمقاولات المتعلقة بالنشاط الحكومي، فيما يخص المشتريات وتنفيذ المشاريع، ومعاملات أخرى محددة، واستعداد البنك المركزي تحويل كل أو جزء من قيمة هذه المعاملات إلى الدولار، بسعر الصرف الرسمي. بعبارة أخرى، يغطي هذا الاستعداد ما يطلق عليه المعاملات "القانونية" أو في بعض الأحيان "المشروعة".

(2) الرقابة الحكومية/الأمنية الصارمة في سوق الصرف "الموازية" في مراقبة التحويلات بحيث قيّد ذلك الطلب على الدولار فيها. ولقد قاد ذلك إلى طلب "مكبوت" *repressed demand* يمثله ذلك الجزء من الطلب غير المشبع على الدولار "الرسمي" الذي لم يتوجه إلى السوق الموازية. الشكل (1).

(3) إيجاد قناة إضافية/بديلة لتمويل الاستيرادات. يبدو من تقرير مشاورات المادة الرابعة 2024 أن إجراءات البنك المركزي في مراقبة تمويل الاستيرادات لا سيما الحدودية انطوت على إيجاد "قناة" أخرى مصدرها أيضاً البنك المركزي، بجانب قناة تحويلات النافذة، لعرض الدولار لمقابلة الطلب عليه (من خلال المنصة الإلكترونية التابعة للبنك المركزي، لغرض تمويل الاستيراد). فلقد ورد في المشاورات (ص ص 13-14) ما يلي: "حتى أوائل عام 2023، تمت تسوية معظم المدفوعات الخارجية بواسطة قناة CBI-Fed [أي من خلال نافذة البنك المركزي]. وفي العام الماضي [2023]، أتاح البنك المركزي العراقي قناة ثانية حيث يقوم البنك بتمويل الحسابات بالدولار الخارجي للبنوك التجارية المحلية التي لديها علاقات مصرفية مراسلة مع بنك سيتي لتمويل التجارة. وقد سمح ذلك بتسوية حصة متزايدة من المدفوعات الخارجية من خلال البنوك التجارية"؛ أنظر: IMF (2024, pp 13, 14). ويتضمن ذلك أن جزءاً ملموساً من المبيعات اليومية للنافذة/المنصة غير المشبعة (التي يمثلها الفرق بين مجموع المبيعات اليومية للنافذة لشهر معين مع ما نفذ منه فعلاً لذلك الشهر، والتي تتبين في الشكل 1 والجدول 1) يتم إشباعها من خلال القناة الثانية المشار لها. ولقد قاد ذلك إلى تضيق الفجوة بين الطلب على دولار النافذة/المنصة والعرض من النافذة،

أي تضيق الفجوة بين الطلب على الدولار "الرسمي" والعرض منه، المبينة في الشكل (1) والجدول (1)، أدناه.

(4) بعبارة أخرى، وعلى سبيل التكرار، يمكن القول، مما تقدم، أن المنصة التي تُقدّم من خلالها طلبات تمويل الاستيرادات والنقد *transfers & cash* والتي لا زال يطلق، على ما يصادق عليها من قبل البنك المركزي، "المبيعات اليومية للنافذة"، يُشَبَّع الجزء الغالب منها من قناتين. فالجزء الذي يُنَفَّذ فعلاً من المبيعات اليومية، بعد مراجعته دولياً، يمثل "عرض" النافذة لإشباع الطلب النقدي وجزء من طلب تمويل الاستيرادات في المنصة. أما الجزء المتبقي فيقسم إلى قسمين. القسم الذي يُمَوَّل استيرادات فعلية ويشترط فيه أن يتم من خلال أسلوب خطابات ائتمان *LCs* بواسطة مصارف مراسلة محددة/معترف بها من قبل البنك المركزي (ومقبولة دولياً). والقسم الآخر يعتبر طلباً غير "قانوني" أو "غير مشروع". لذلك بالرغم من انخفاض عرض النافذة بشكل مستمر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فإن تزايد عرض الدولار من القناة الثانية، عوض عن انخفاض عرض النافذة هذا، بحيث قادت محصلته إلى تناقص نسبة الفجوة بين الطلب على دولار المنصة والعرض من القناتين. ولقد ساهم ذلك، بدوره، بتناقص نسبة الفجوة بين سعري الصرف مقارنة بتزايدها قبل ذلك الشهر، كما يتبين من الشكل (1).

(5) ولكن في ظل حقيقة أن القناة الثانية لتمويل الاستيراد (التمويل عن طريق خطابات للائتمان) لم تشبع كل طلب المنصة غير المشبع من عرض النافذة، فإن ذلك قاد لاستمرار نسبة الفجوة بين سعري الصرف، بالرغم من انخفاضها بدرجة ملموسة. ولقد أشار تقرير المشاورات إلى هذه الحقيقة، حيث ورد فيه ما يلي: "مع تحسن الامتثال للمنصة الجديدة تدريجياً، تعافت طلبات المزادات البنكية إلى المستويات السابقة منذ منتصف عام 2023، مما يضمن وصول القطاع الخاص إلى العملات الأجنبية بأسعار [الصرف] الرسمية للمعاملات الدولية الحالية. ومن المتوقع أن يكون للفارق المستمر بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في سوق الظل النقدي، الذي يعكس الطلب غير المشروع المتبقي على العملات الأجنبية - بما في ذلك التجارة مع البلدان الخاضعة للعقوبات، والمضاربة على العملة - تأثير طفيف على الاقتصاد الكلي." (IMF (2024, p. 6).

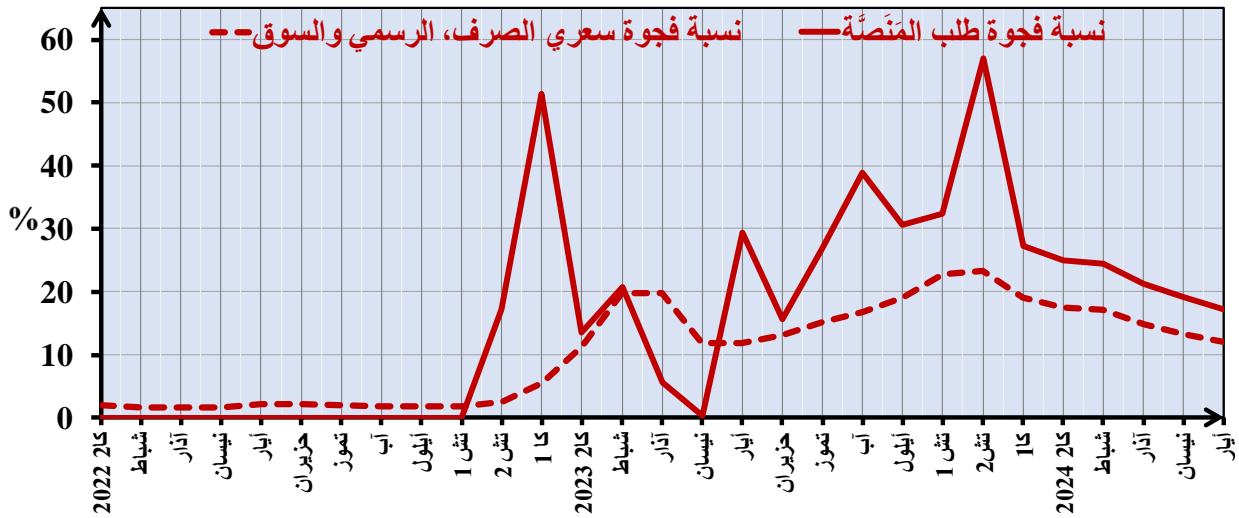
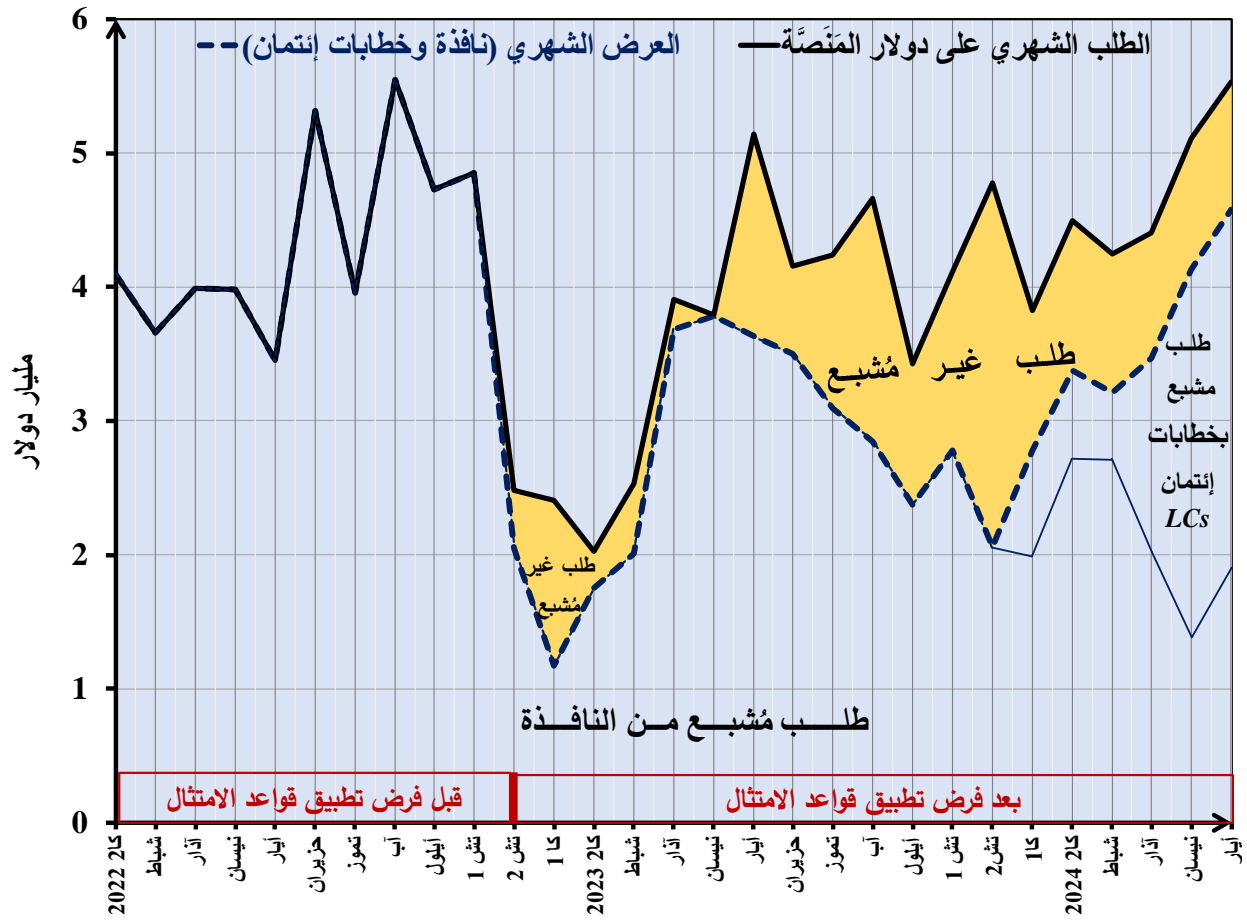
### ثالثاً: تمويل الاستيرادات: التحوّل من النافذة إلى خطابات الائتمان

تكررت الدعوة للتحوّل من أسلوب النافذة إلى أسلوب خطابات الائتمان، في تمويل الاستيرادات عبر البنك المركزي، من قبل عدة كتّاب وباحثين ومهتمين، خلال العقد والنصف الماضية في العراق؛ أنظر، على سبيل المثال: محمود و مرزا (2017). ويعود ذلك إلى كفاءة أسلوب خطابات الائتمان، عموماً، مقارنة بأسلوب النافذة، من الناحية المصرفية واللوجستية، في متابعة وتأمين وتدقيق عملية الاستيراد من المنشأ حتى تسليم البضاعة. كما أن أسلوب الخطابات الائتمانية يتيح فعالية أكبر في تجنب بعض الممارسات غير "القانونية" أو غير "المشروعة"، التي رافق بعضها أسلوب التمويل من خلال النافذة، بما في ذلك غسيل الأموال ومن ضمنها أموال الفساد، وتسرب الدولار إلى السوق الموازية وما ينطوي عليه ذلك من عمليات مضاربة واسترباح تُخلخل سوق الصرف وتُوسّع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق، الخ.

وبالرغم من أن طريقة تقدير التمويل (العرض) بخطابات الائتمان في هذه الورقة أولية وبحاجة إلى تدقيق وتطوير، من حيث الحجم وتاريخ البدء، فإن الأرقام الناتجة عنها تبين أن حصة تمويل الاستيرادات من خلال خطابات الائتمان مقارنة بحصة التمويل من خلال النافذة اتجهت للتزايد خلال الأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023 – أيار/مايو 2024. فلقد ازدادت حصة خطابات الائتمان في تمويل الاستيرادات من حوالي 22%-32% خلال الشهرين كانون الأول 2023 وكانون الثاني 2024 إلى حوالي 64%-70% خلال الشهرين نيسان وأيار 2024؛ أنظر الشكل (1)، والجدول (3) أدناه.

ويتوافق هذا التزايد، في حصة خطابات الائتمان، مع هدف البنك المركزي في إحلال أسلوب خطابات الائتمان، من خلال مصارف مراسلة محددة، في تمويل الاستيرادات، محل أسلوب النافذة، في سنة 2025، كما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة 2024 مع صندوق النقد الدولي. فلقد ورد في هذا التقرير ما يلي: "يخطط البنك المركزي العراقي للانتقال الكامل، في سنة 2025، إلى دور إشرافي في تخليص المدفوعات عبر الحدود. ولتسهيل هذا التحول، يساعد البنك المركزي العراقي البنوك التجارية على تأمين مراسلات مصرفية، بما في ذلك من خلال توفير التوجيه بشأن الشهادات المصرفية والتصنيف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وحتى الآن أنشأت ستة بنوك مراسلات مصرفية مع البنوك الأمريكية، والعديد من البنوك الأخرى لديها مراسلات مصرفية مع البنوك غير الأمريكية. ومن الضروري تعزيز هذه الجهود لضمان الانتقال الناجح إلى النظام الجديد لتمويل التجارة"؛ (IMF (2024, pp 13, 14).

الشكل (1) الطلب الشهري على دولار المَنصَّة والعرض الشهري لدولار النافذة وخطابات الائتمان



المصادر: رُسم الشكلان على أساس بيانات الجدولين (1) و(2) أدناه.

ملاحظات: (أ) بالنسبة لفجوة الطلب خلال الأشهر كانون الثاني/يناير 2022-تشرين الثاني/يناير 2023 فهي تساوي نسبة فجوة الطلب الذي كان يشبع من النافذة فقط. أما بعد ذلك فهي تشير إلى فجوة طلب المَنصَّة الذي يشبع من النافذة وخطابات الائتمان، أنظر الجدول (1).

(ب) لتشخيص الطلب على والعرض من الدولار من نافذة البنك المركزي من المناسب مراجعة الملحق (1) في مرزا (2023). ولكيفية تشخيص التمويل بواسطة خطابات الائتمان أنظر مصادر الجدول (1) أدناه. ومن الجدير الإشارة إلى أنه فيما يخص خطابات الائتمان فأني افترضت أن التمويل من خلالها بدء في كانون الأول/ديسمبر 2023. ولقد استنتجت ذلك بناء على بدء الانخفاض في فجوة سعري الصرف الرسمي والسوق اعتباراً من هذا الشهر واستمراره بعده، كما يستدل عليه من الجزء الأسفل من الشكل. ولكن قد يكون التمويل بخطابات الائتمان بدء به قبل كانون الأول/ديسمبر 2023، كما يستدل عليه من الاقتباس أنفاً، من تقرير مشاورات المادة الرابعة، غير أنه لم يكن له تأثير على تضيق نسبة الفجوة في سعر الصرف قبل كانون الأول 2023، كما يتضح من الجزء الأسفل من الشكل.



الجدول (1) المبيعات الشهرية لنافذة البنك المركزي العراقي: الطلب والعرض

% / نسبة فجوة الطلب		مليون دولار					رقم مجموع المبيعات اليومية للشهر (الطلب) الشهري على المنصة)
للمنصة (النافذة وخطابات الائتمان)	للسانفة (1) \{(2) - (1)\} 100 ×	نسبة فجوة سعري الصرف (5)	العرض الشهري الكلي (النافذة وخطابات الائتمان) (3) + (2)	العرض الشهري الإضافي (خطابات الائتمان LCs) (3)	رقم الموقع الإحصائي للشهر (العرض) الشهري من (النافذة) (2)		
(1) \{(4) - (1)\} 100 ×	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
0.0	0.0	2.0	4,099	0	4,099	4,099	كا 2022
0.0	0.0	1.7	3,660	0	3,660	3,660	شباط
0.0	0.0	1.6	3,993	0	3,993	3,993	آذار
0.0	0.0	1.6	3,980	0	3,980	3,980	نيسان
0.0	0.0	2.1	3,449	0	3,449	3,449	أيار
0.0	0.0	2.2	5,317	0	5,317	5,317	حزيران
0.0	0.0	2.0	3,954	0	3,954	3,953	تموز
0.0	0.0	1.8	5,549	0	5,549	5,549	آب
0.0	0.0	1.8	4,724	0	4,724	4,724	أيلول
0.0	0.0	1.7	4,851	0	4,851	4,852	تش 1
17.3	17.3	2.6	2,053	0	2,053	2,482	تش 2
51.4	51.4	5.5	1,172	0	1,172	2,409	كا 1
13.5	13.5	11.3	1,753	0	1,753	2,027	كا 2023
20.7	20.7	19.8	2,008	0	2,008	2,532	شباط
5.7	5.7	19.8	3,685	0	3,685	3,906	آذار
0.3	0.3	11.9	3,782	0	3,782	3,794	نيسان
29.4	29.4	11.9	3,629	0	3,629	5,138	أيار
15.7	15.7	13.2	3,500	0	3,500	4,153	حزيران
26.9	26.9	15.2	3,098	0	3,098	4,241	تموز
38.9	38.9	16.8	2,847	0	2,847	4,661	آب
30.7	30.7	19.1	2,376	0	2,376	3,427	أيلول
32.3	32.3	22.8	2,781	0	2,781	4,111	تش 1
57.0	57.0	23.3	2,054	0	2,054	4,778	تش 2
27.3	48.0	19.1	2,778	792	1,986	3,821	كا 1
25.1	39.5	17.5	3,372	652	2,720	4,499	كا 2024
24.4	35.9	17.1	3,206	487	2,719	4,244	شباط
21.4	54.1	14.9	3,465	1,443	2,022	4,406	آذار
19.1	73.0	13.3	4,133	2,753	1,380	5,111	نيسان
17.2	65.5	12.0	4,580	2,674	1,906	5,532	أيار

المصادر:

(1) المبيعات، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

رقم مجموع المبيعات اليومية للدولار، لكل شهر (الطلب الشهري على النافذة/المنصة):  
[https://www.cbi.iq/currency\\_auction](https://www.cbi.iq/currency_auction). بالنسبة لأشهر السنتين 2022 و2023 فلقد استخدمت في هذا الجدول الأرقام التي حدّتها البنك المركزي في أواخر 2023، فيما عدا أرقام تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. إذ أن تحديث هذين الشهرين، بخلاف الأشهر الأخرى بعدها، انصب على استبدالها بما تم تنفيذه بعد إجراء التدقيق الدولي، أي أصبحت تمثل، في الأرقام المحدثة، العرض اليومي للدولار وليس الطلب عليه. لذلك فإن أرقام هذين الشهرين في هذا الجدول تمثل الأرقام قبل التحديث، والتي تمثل الأرقام قبل إجراء التدقيق الدولي، أي تمثل الطلب على الدولار. أما أرقام المبيعات اليومية للأشهر المبينة لسنة 2024، فهي أيضاً تمثل الطلب على دولار المنصة.

رقم الموقع الإحصائي، المبيعات الشهرية للدولار (العرض الشهري من النافذة): "الموقع الإحصائي" ضمن الموقع الإلكتروني:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy>.

العرض الشهري الإضافي (من خلال خطابات الائتمان): بسبب عدم وجود بيانات، في المجال العام، عن حجم التمويل من خلال خطابات الائتمان وتاريخ البدء به تحديداً تم تقديره في هذا الجدول. ولكن ابتداءً، من المناسب ملاحظة أن نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق، بعد أن وصلت أعلى مستوى لها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بواقع 23.3%، فإنها أخذت بالانخفاض بشكل مستمر بعد ذلك حتى وصلت 12% في أيار/ مايو 2024، كما يتبين في الجزء الأسفل من الشكل (1) أعلاه. لذلك افترضت أن التمويل بخطابات الائتمان بدء في كانون الأول/ديسمبر 2023. في ضوء ذلك فإن الفجوة بين العرض والطلب الشهريين للدولار بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لا يمثلها الفرق بين رقم مجموع المبيعات اليومية لكل شهر، التي ينشرها البنك المركزي على موقعه الإلكتروني، يومياً، ومبينة في العمود الأول من هذا الجدول، من ناحية، ورقم العرض الشهري لمبيعات النافذة المنشور في "الموقع" الإحصائي في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي والمبين في العمود الثاني من هذا الجدول، من ناحية أخرى. ويعود ذلك إلى أن هذا الفرق "يبالغ" بحجم الفجوة، (بمقدار التمويل من خلال خطابات الائتمان). وفي ضوء غياب بيانات عن مقدار التمويل بخطابات الائتمان لجأت إلى تقدير نسبة فجوة الطلب "الفعلية" بعد تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بدلالة متوسط حاصل قسمة نسبة فجوة الطلب على نسبة فجوة سعري الصرف خلال الأشهر كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وبحساب نسبة فجوة سعري الصرف لكل شهر من الأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى أيار/مايو 2024 يمكن تقدير متوسط نسبة فجوة الطلب "الفعلية" خلال هذه الأشهر، باستخدام متوسط حاصل قسمة النسبتين قبل كانون الأول/ديسمبر 2023. وبضرب نسبة فجوة الطلب هذه بمقدار الطلب الشهري لكل شهر خلال الفترة كانون الأول 2023 - أيار 2024 نحصل على حجم الفجوة (الفعلية) معبر عنها بملايين الدولارات. وبطرح هذه الفجوة من الفرق بين مجموع المبيعات اليومية لكل شهر والعرض الشهري حسب الموقع الإحصائي (أي الفرق بين العمودين الأول والثاني من هذا الجدول) يمكن اعتبار حاصل الطرح هو التمويل بخطابات الائتمان للأشهر كانون الأول/ديسمبر 2023- أيار/مايو 2024 والمبين في العمود الثالث في هذا الجدول وكذلك في الشكل (1) أعلاه.

(2) نسبة فجوة سعري الصرف من الجدول (2) أدناه.

ملاحظة: مبيعات النافذة في هذا الجدول تشمل التحويلات *transfers* والنقد *cash*.

الجدول (2) سعري الصرف الرسمي والسوق

نسبة فجوة سعري الصرف %	أسعار الصرف دنانير للدولار			
	السوق الموازية	الرسمي الأساس		
$100 \times \{1 - (1) \setminus (2)\}$ (3)	(2)	(1)		
2.0	1,479	1,450	كانون الثاني /يناير	2022
1.7	1,475	1,450	شباط /فبراير	
1.6	1,474	1,450	آذار /مارس	
1.6	1,474	1,450	نيسان /أبريل	
2.1	1,481	1,450	أيار /مايو	
2.2	1,481	1,450	حزيران /يونيو	
2.0	1,480	1,450	تموز /يوليو	
1.8	1,477	1,450	آب /أغسطس	
1.8	1,476	1,450	أيلول /سبتمبر	
1.7	1,475	1,450	تشرين الأول /أكتوبر	
2.6	1,488	1,450	تشرين الثاني	
5.5	1,530	1,450	كانون الأول	
11.3	1,614	1,450	كانون الثاني /يناير	
19.8	1,605	1,339	شباط /فبراير	
19.8	1,558	1,300	آذار /مارس	
11.9	1,455	1,300	نيسان /ابريل	
11.9	1,455	1,300	أيار /مايو	
13.2	1,471	1,300	حزيران /يونيو	
15.2	1,498	1,300	تموز /يوليو	
16.8	1,519	1,300	آب /أغسطس	
19.1	1,548	1,300	أيلول/سبتمبر	
22.8	1,597	1,300	تشرين الأول /أكتوبر	
23.3	1,603	1,300	تشرين الثاني	
19.1	1,548	1,300	كانون الأول	
17.5	1,527	1,300	كانون الثاني /يناير	2024
17.1	1,522	1,300	شباط /فبراير	
14.9	1,494	1,300	آذار /مارس	
13.3	1,473	1,300	نيسان /ابريل	
12.0	1,456	1,300	أيار/مايو	

المصادر:

(1) سعر الصرف الرسمي الأساس، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>.

(2) سعر صرف السوق الموازية (في مدينة بغداد):

كانون الثاني 2022-شباط 2023: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>.

آذار 2023-آذار 2024: تقرير أسعار صرف الدولار لشهر كانون الأول 2023 ولشهر آذار 2024 في محافظة بغداد،

الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية.

نيسان وأيار 2024: متوسط الأرقام اليومية الواردة في الموقع الإلكتروني "شفق نيوز"، <https://shafaq.com/ar/>.

الجدول (3) عرض الدولار من قبل البنك المركزي لتمويل الاستيرادات

حصة التمويل بالخطابات من العرض الكلي %	مليون دولار			
	العرض الكلي: نافذة وخطابات	خطابات الائتمان	تحويلات النافذة	
31.9	2,481	792	1,689	كانون الأول 2023
				2024
21.5	3,037	652	2,385	كانون الثاني
16.2	3,007	487	2,520	شباط
44.3	3,258	1,443	1,815	آذار
70.3	3,916	2,753	1,163	نيسان
63.7	4,197	2,674	1,523	أيار

المصادر.

(1) تحويلات النافذة: "الموقع الإحصائي" ضمن "الموقع الإلكتروني للبنك المركزي:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=07/28/2023&tmId=174&dtformat=MMM,yyyy>

(2) خطابات الائتمان: الجدول (1) أعلاه.

ملاحظة: مبيعات النافذة في هذا الجدول تشمل التحويلات *transfers* فقط ولا تشمل النقد.

## مصادر الورقة

محمود، موفق و مرزا، علي (2017) "أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي: تحليل وتوصيات"، نُشرت في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *أحاديث الثلاثاء، كتابات لمتقنين عراقيين*، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. ولقد أعيد نشرها في: علي خضير مرزا (2023) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين*، شباط/فبراير: [http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza\\_Vol\\_2\\_Economic\\_Energy\\_Iraq.pdf](http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf)

مرزا، علي (2023) "استمرار اختلال توازن سوق الصرف في العراق"، *شبكة الاقتصاديين العراقيين*، 10 كانون الأول/ديسمبر، [Merza-Iraq-Exchange-Market-Disequilibrium](https://www.iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/10/Merza-Iraq-Exchange-Market-Disequilibrium.pdf).

IMF (2024) *Iraq - 2024 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Iraq*, May 16, <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/05/15/Iraq-2024-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-Executive-549028>.